



مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

مخطوطة

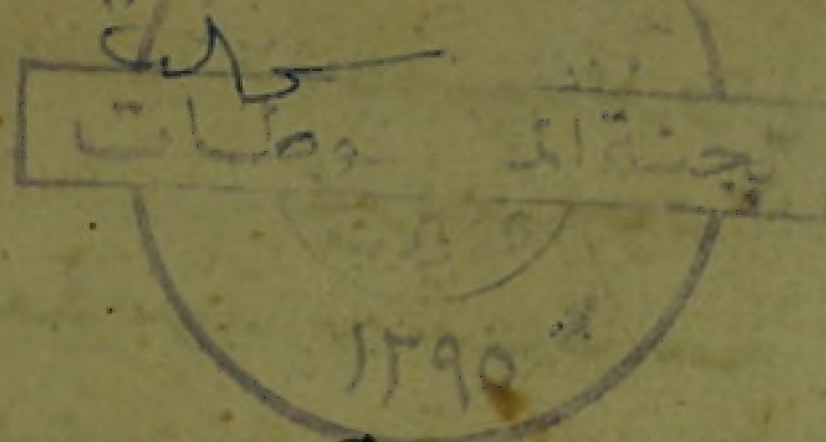
حاشية الطحاوي

المؤلف

أحمد بن محمد بن سلامة (الطحاوي)

ملاحظات

ناقص آخره



12



202

$\frac{109}{297}$

٢٦
مجلد اول

بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله علي سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه وسلم
 تعالى الخ قال في البحر الشريعة اربعة حقوق الله تعالى خالصه
 ومقتوق العباد خالصه وما اجتماعيه وغلب حق الله وما
 اجتماعيه وعكس حق العبد وقدم الاول له نه المقص من
 خلق الثقلين ثم شرع في المعاملات فبدأ بالزكاه وما يتبعه
 لما فيه من معنى العيادة وذكر العتاق لمناسبة الطهارة
 في الاشارة ثم الى ايمان لمناسبتها للمؤمن من جهة الكفارة
 فانها ايرة بين العيادة والمعقوبة والحد ودعوتها ثم ذكر
 السير بعد هذا الله شترالك في المقصد وهو اخلا العالم
 عن الغشاد وقدم الاول له نه معاملته مع المسلمين والذاني
 مع الكفار ثم اللقيط لله شترالك في كون التماس عرقه للغوان
 ثم اللقطة لله شترالك في كون الموال كذلك وكذا في الاياق
 والغنود ثم ذكر الشريعة لان المال لما كان فيها امانة في الشريك
 كان بعرضية القوي ثم الوقف بعد هذا الله شترالك في استيفاء
 ان يصل مع الانتفاع بالزيادة ثم البيوع لان الوقف ازالة الملك
 لا الي ملك والبيوع اليه فكان الوقف بمنزلة البسيط والبيع
 كالتركب اه وهذا يقتضي ان اول المعاملات المتكلم وكلام
 الشئ ينبغي ان اولها البيع والاول اظهر لكن له الي ملك
 اي ازالة في الوقف لا تنتمي الي ملك فهو في حكم الله تعالى
 وهذا قولها وقال الامام هو عيسى العيني علي ملك الواقف
 والتصدق بالمنفعة فكان كالبسيط وتركب اما لم يكن
 البيع مركبا حقيقة لان ازالة امر اعتباري لا يتحقق منها
 تركيب وجمع الخ قال في حتم الشئ ثم الصدقة مصدر قد
 يراد به القول فيجمع باعتبارها كاجمع البيع وقد يراد به المعنى

وهو

وهو الاصل في جمعه باعتبار نوعه والحاصل ان بيع اما هو جمع
 لوجهين اما لكونه بمعنى مبيع فيكون حقايق افراد تحت لغة الجمع
 ثم ان فيه مجازا وهو اطلاق المتعلق بالكسر علي المتعلق بالفتح
 كما في هذا خلق الله والعهدة المتعلق الكاين بين المصنف
 واسم العقول اذ له بدل للمحدث من محل واما نظرا لنوعه
 فحققة واحدة لا تعدد فيها ولا يجوز فيه وهاجمه علي
 هذا الوجه قياسي وهو ما عليه الميرد والروايي وجماعة
 او سماعي وهو ما عليه سيونه والجهنمي وهو الصحيح كما قاله
 ابو احسان اه ابو السمود يتصرف باعتبار كل من البيع
 والبيع الخ هذا يقتضي انه جمع باعتبار هذين النظمين
 مع الثالث وفيه انه ان نظرا الي البيع باقيا علي حقيقته
 فالجمع باعتبار اختلاف افرادة فان حقايق المبيعات
 متعددة ويحقق المجاز في الثاني له الاول قياسا على كذا
 استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه فاما مل ناقده
 ما افاد الحكم المحال وفي كلامه لغو ونشر مرتب موقوف هو
 ما افاد الحكم عند الاحازق قاسد هو ما افاد الحكم
 عند الغرض وعطف القاسد علي الموقوف ظاهر في ان
 الوقوف ليس من القاسد وانما هو من قسم المبيع او
 قسم راسه وهو ظاهر كلامهم بحر باطل هو ما لم
 يغد الحكم اصابه او لراد بالحكم المذكور هنا الملك
 ومتاينة ان بالحكم لعاطف له شارة الي ان هذه مرتبطة به
 بنبرها ما ارتبط به اربعة الاول وكذا يقال في قوله ومراجعة
 والمقايضة بيع العين بالعين وقد نظر الي جانب المبيع ويهد
 علي كل من المبيعين انه مبيع وتمن مرق هو مبيع
 الدين بالدين والمراد بالدين هنا التقديان سلم هو مبيع

الدين بالدين بيع مطلق هو بيع العين بالدين وعليه اكثر المباحات
ولذا اذا اطلق بيضف اليد فالمراد بالدين فيه ما يبيع النقد والسنة
ومراحمته هو بيع بمثل الثمن الاول وزيادة تولية هو
بيع بمثل الثمن الاول غير وصيغة هو بيع باقتص من
الثمن الاول مساومة هو البيع بالثمن الذي يتفقان
عليه عند بيعه ويجعل في الخراج انواع الثمن خمسة فزاد له شتران
عليه ما هذا وهو ان يشترى غيره فيما اشتراه ولعل الشرائع
حذفت لعدم حرجه عن هذه الاربع ماله اوله قال الخضر
اله سلام البيع في المصلحة عبارة عن تمليك المال بالمال وفي الشئ
هكذا ايضا وكذا الشراء والاشترى والاشتياق وباعتبار حقيقة
التفقد تقع هذه الالفاظ على فعل المبيع والمشتري علي
سبيل الـ شتران قال الله تعالى وشترى بثلث اي يلهوم
الا انه في العرف اختص لفظ المبيع بالبيع ولقظه الشراء والـ
شترى والاشتياق بالاشترى اه شليلي فان قلت يرد علي
التعريف قوله تعالى وشترى بثلث فانه ليس فيه مبادلة
مال بماله اذ لم يبين مال اجيب عنه بانه انما اطلق الشراء
لادعائهم انه على هم فاعتبر الصورة في الاطلاق وقوله
تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الية لاهية
فيه لمن اطلق اذ هو محيان وشترى صميم الجمع لاهية يوسف
اي باع احق يوسف يوسف بثلث بثلث ناقص وكان عشرين
درهما او اثنين وعشرين درهما وباعه الذي اشتراه للعزير
بعشرين دينارا او زوجهي فعل ونوب وهو من الاضداد
كالشرا بخر ويستعمل متعديا اي الي مفعولين
ومن اي علي المفعول الاول مستح ~~التركيد~~ الاول في اخير
بعد قوله او بالكم فهي اللهم ادمي فالحصير لهما تحلي

البديلة

البديلة وبيع عليه اي به اشارة الي انه يتعدي يعلي اي
اي يدر منه اخترع من لفظ علي فانها تعيد عدم اصفيتها
مبادلة شئ بمصدر مضاف الي مفعوله الثاني والاصل
مبادلة المتبايعين الشئ المرغوب فيه قاله سري الدين في
هشم الزيلعي مرغوب فيه اي شئانه ان يرغب فيه وان
لم يتحقق رغبة من العاقلين ويرد علي هذا التعريف بيع
الخر من متعاطيه المسلم وقد صرح في المحيط انه ليس بمال
وانه لا ينفق عليه العقد بخله في مالو باع شئيا بخر فانه
ينفقد في ذلك الشئ بالقيمة قاله وفي ما ذكره حاشية الدين في
الخر من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي وفي البحر المال
ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لموقت الحاجة والمالية اما
ثبت يتمول الناس كافة او يتقوم اليهم والتقوم مثبت بها
او باياحة الـ تنفع به شرا مما يكون مباح الـ تنفع يدونه
فمحل له يكون ماله كحبة حنطة وما يكون ماله بين الناس وولا
يكون مباح الـ تنفع لا يكون متقوما كالحجر واذا عدم الامرات
لم يثبت واحد منهما كالماء اه وقال في التلويح من محش
الفتا والتحقق ان المنفعة ملك لا مال له ان الملك ما من شئ
ان يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال من شأنه ان يدخر
للاستغناء وقت الحاجة والتقوم يستلزم المالية عند العلم
والملك عند الشئ اتي ذكره سري الدين وقوله يمثله اي
في الرغبة له في القدر والوصف او في القدر ايضا اذا قيل
بجنسه كما في يدالي المصرق المتعدي الجنس ويرد علي التعريف
ايضا الاجارة والتكاح فان فيهما مبادلة مرغوب فيه ~~بالمال~~
مرغوب فيه ولا يخرجه من بقوله علي وفيه مخصوص لان المراد
به الايجاب والقول او المتعاطي ~~بالمال~~ يوجب اي وقول ولو كان

البراد الايجاب فقله لدخل التبرع من الجانبين لوجوده فيه
 فخرج التبرع من الجانبين ظاهره انه داخل في المبادلة وانما خرج
 بقوله علي وجه مخصوص وليس كذلك بل هو هبة مبتدأة مبت
 كل جانب وان فرع علي المبادلة فلا اشكال والهيئة بشرط
 الموصوف رد يمنع المبادلة فيه ايئذ وهي بالنظر اليه انتهاي
 فله يصح بيع درهم بدرهم والظن ان كل ما في مثله كذلك
 لعدم التارق وهرم استويا ورتا اما اذا لم يستويا فيه فالبيع
 فاسد لريا التفصيل لا لعدم الغايبة وقوله وصقة خرج ما اختلفا
 فيها مع اتحاد الوتر كدرهم اسود بدرهم ابيض والظن فيه الجواز
 لوجود الغايبة وله مقابلة بقتة احد الشريكين وقد استوي
 بغيرها سواء كانا مفرورين او له وجبة السليبي بالسليبي
 لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس للجنس متبينة وهو
 لا يجوز ابا السعد في حاشية اه حنباه ويكون يقول وفعل
 الحق قال في البحر اعلم ان البيع وان كان مبناه علي البدلين لكن
 الاصل فيه البيع دون الثمن ولذا يشترط القدرة علي المبيع ولو
 دون الثمن وينفك يدها ل البيع دون الثمن واما ركن في
 البديع ركنه المبادلة المذكورة وهو معي ما في فتح القدير
 ان ركن الايجاب والقبول الدالان علي التبادر او ما يقوم به
 مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال علي الرضا بتبادل
 الملكين من قول او فعل اه وشرطه اهلية التعاقدين
 قال في شملتقي نعم الكلام فيه في مواضع كثيرة منها شروط
 صحته وانعقاده ولزومه ونفاذه فشرطه في العاقد الولدية
 ولو بوكالة او وصية والتميز فيصح عقد المميز موقوف علي
 احيائه وليه او وصيه او نفسه بعد البلوغ والتعدد قل ينقصد
 بالوكيل من الجانبين ان في الهه والقاضي والوصي وعبد يشترى
 نفسه

نفسه من مولاه باسمه وسماع كل منهما ملزم الاخر فلو ادعي احدهما
 عدمه مع سماعه اهل المجلس لم يصدق حيث له وقرينه وشرطه
 في العقد موافقة الايجاب والقبول وكونهما في مجلس حقيقة
 او كما بلغه الماضي حقيقة او كما يحاكي في وشرطه في صحة الايجاب
 ان يقرن بما يبطله فلو وهبه الثمن قبل القبول بطل وشرط
 في صحة القبول حياة الموهب وكونه قبل رجوع الموهب وقبل تغير المبيع
 وقبل رد المخاطب الايجاب وفي الحاشية القسطن يقوم مقام القبول
 بشرط في المبيع كونه مالا متقوما مشريا مقدورا تسليم في الحال او
 في ثانی الحال بما يبطله في البحر زاد في البحر وان يكون مملوكا بغير
 نفسه وهو ما يخرج بيع الكله ولو في ارضه والمافي يره وبيع
 المردوم وباقي المرام ياتي في اثنا الكلام اه تعليل زيادة واصل
 صاحب البحر المشروط الي ستة وسبعين شرطا وبسطها فيه
 فراجع ان ثبت ومحلها المال قد تقدم ما يثبت به الثانية
 فلا يكون في مباح وشرط المبيع كونه مملوكا حالة البيع واسباب
 الملك ثلثة مثبت للملك وهو الاستيلاء وناقل للملك وهو
 البيع ونحوه وخلافه وهو الميراث والوصية وحكمه اي ثبوت
 الملك في البدلي لكل منهما في ماله وهذا الحكم اصلي له والحكم
 التابع له وجوب تسليم المبيع والثمن وجوب استير الجارية
 علي المشتري وملك الاستمتاع بالجارية وثبوت الشفعة لو كان
 عقار وعق المبيع لو كان محرما من البايع بحر والاوي ملكه
 وفي الهمة واما حكمه فثبوت الملك في المبيع للمشتري وفي
 الثمن للمبايع اذا كان البايع بائنا وان كان موقفا فثبوت الملك
 فيها عند الاجازة اه وحكمته نظام بقا المعاش اي
 انتظام بقاها ولو بغير انتظام المعاش لكان اولى وهو كذلك
 في نسخ فانما انما في خلق المعاش منتظما وبقا ذلك الانتظام

بأشياء منها البيع وفي الجرح وحكمه اطلاقه انتفاع اه وهو لا يتأني
ما ذكره المؤلف ان اطلاقه انتفاع هو المقتضي لبقاء نظام العاشق
والعالم ولو غير عاقل فان البهائم يبيقي معاشرتها منتظما
بييعها كما اذا كانت عن من له برعاها الفعلة عنها او اعسار
فاذا باعها انتظم ما يقع بين المسلمين من البيع مكرهه
هو البيع عند اذان الجمعة حرام كالبيع الفاسد ويجب فسخه
لحق الشترع واجب كبيع مال اليتيم اذا خشي علي اليتيم
الهلاك لعدم الثقة واخشي تلف نفس المال وثبوته
بالكتاب قال الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقال تعالى ان
ان تكون تجارة عن تراض منكم والستة هي ما روي انه
صلي الله عليه وسلم باع عدقا وحلبا والحلس للغير كسبا
رقيق يكون تحت البرذعة اه سري الدين عن الصريح وكانوا
يتبايعون فانهم ربيعي والقياس عبارة الجرح والمقول
اهم وهي الهوي له ان ليس هنا مقيس ومقبس عليه وذلك
لانه من الامور الضرورية التي لا يستغني عنها اهد في معاشه
فالمعقل لا يمنعه فانه يحايي القواقعة في جواب شرط
مقدره اذا اردت معرفة الايجاب الى ثبات لغة لا يثبت كان
والمراد هنا اثبات الفعل الخاص الدال على الرضا الواقع اوله وسوا
وقع من البايع كبعث او من المشتري فيقول اشتريت منك هذا
بالق والقبول الفعل الثاني واله تكل منها ايجاب اي اثبات
ضمي الاثبات الثاني بالقبول فميزاله عن الاثبات الاول
وله انه يقع قبولا ورضا بفعل الاول اه سلمي فالقبول
ما يذكره في ذلك تعريف علي تعريف الايجاب ولذا قال المصنف
ذكر ان الايجاب ما ذكره اوله علم ان القبول هو ما ذكره الثاني
من كلامه احدها وفي مستخرج بالواو سوا ما يبعث واشترت

هذا

هذا اطلاق يرجع الي التعريفين الدال على التراضي الاول
ان يقول الرضا وهو الذي في الجرح ولذا قال فيه ان التراضي
من الجانبين لا يدل عليه الايجاب وحده بل مع القبول وعبارته
له تعينه فما في الخبر من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي
احسن اه افتد بالادب قوله فتالي ان تكون تجارة
عن تراض منكم اهع وبينا للبيع الشرعي قال في الفتح
الذي يظهر ان التراضي لا بد منه لغة ايض فانه لا يفهم من
باعد وباع من يدعيه لغة انه استبدله به بالتراضي اه
ولذا لم يلزم بيع المكرم وان انعقد هذا يقتضي انه
صحيح موقوف كبيع الخصمي وليس كذلك بل هو قاسد لا
موقوف صرح به في الجرح اه وفي الجرح حيث عد الشرط
قال ومنها الرضا ففسد بيع المكرم وشراؤه وقوله بل هو
قاسد موقوف على الرضا وشرحه في ذكر بيع المكرم قال ان
انه يغسد اي ينفق فاسد لعدم الرضا الذي هو شرط
التفاد فلو اجابته بعد زوال الاكراه صريحا او دلالة صريحة لم
رضاه والغساد كان لمعني وقد زال اه ولم ينعقد مع
الهزل الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو ان يراد به
بالشيء ما لم يوضع له واله ما صلح له اللفظ استعاره به
والهزل ان يتكلم بصيغة العقد مثله باختباره ورضاه لكن
لا يختار شيئا للحكم ولا يرضاه واله اختيار هو القصد الى الشيء
واراد به الرضا هو ايتاره واستحسانه فالمكرم على الشيء
يختاره ولا يرضاه ومن هنا قالوا ان المعاصي والعيال يارادة
الله تعالى لا يرضاه ان الله لا يرضى لعباده الكفر لذا في التلوع
وشروطه اي شرطه في الهزل واعتباره في التصرف ان يكون
صريحا بالمال مثل ان يقول اني ابيع هازلا ولا يعتني بدلالة

الحال انه لا يشترط ذكره في العقد فكيف ان يكون الوافعة
سابقة على العقد فان توافقا على الهزل باصل البيع اي
توافقا على انهما يتكلمان بلفظ البيع عند الثاني ولا يربطانه
واتفقا على البناي على انهما لا يربعا الهزل ولم يرجعا
عنه فالبيع معتقد لصدد من اهله في محله لكن يفسد
البيع لعدم الرضا بالحكم قصار كالبيع بشرط الخيار اي لا
يملكه بالقبض لعدم الرضا بالحكم قصار كالبيع بشرط الخيار
حتى لو اعتقد المشتري له ينفذ عنقه هكذا ذكرنا ويستفي
ان يكون باطلا لوجود حكمه وهو انه لا يملك بالقبض وامثا
الغاصد فحكمه ان يملك بالقبض حيث كان مختارا فمناجكم
اما عند عدم الرضا به فله اه متار وشرحه لصاحب البحر
فقول الشرح لم ينعقد مع الهزل الذي هو من مدخول العلة
غير صحيح لما قلناه ما تقدم من انه معتقد لصدد من
اهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضا بالحكم ان
يجال على نفي الاعتقاد الصحيح او يتشبه على البحث الذي
ذكره بقوله وينبغي ان تتمسك بالجملة كالهزل انه اعم
منها لما في التعريف الناجية ان ياتي امر ايا طنه خله في ظاهره
فهي انما تكون عن استطرار ولا يكون مقارنا والهزل قد
يكون معتظرا اليه وقد لا يكون وقد يكون سائقا ومقارنا
قال في التقرير والاهل انهما سواء في الميسوط صورته
ان يقول الجي اليك داري ومضاه جعلت طهرا لاهم تكن
بجاهلك من صيانة ملكي يقال التجا قلنا اي قلنا والحا
ظهم الي كذا والمراد هذا المعنى كذا في المنابر وشرحه المذكور
ويرد على التعريفين اي تعبه في الاجاب والقبول
قاله اي حيث قيد الاجاب بكونه اوله والقبول بكونه
ثانيا

ثانيا والقبول بفتح القاف وضمه لغته كما في البحر كس
القبول الثاني الخ بارة بعد قول التقايت بايجاب وقبول وينبغي
ان يكون الواو بمعنى الفاقا لهما لولا انهما لم ينعقد كما قالوا
في السلام اه كما قالوا في السلام يعني لو سلم فرد
عليه في زمن واحد له به من اعادة الرد وكما ما حوز من
الفا في قول تعالي فحبوا اه ح ومثل ما في التناخضية
في الهندية قلنا قال فيها ولو قال البائع بعت وذا المشتري
اشترى وخرج المله مان معا ينعقد البيع هكذا كانت
يقول والذي رده الله تعالى كذا في الظهري اه
وعلى الاول اي ويرد على التعريف الاول قاله اي حيث قيد
بانه ولو قيد فانه لا يجاب المعتبر في التكرار هو الثاني ويمكن
الجواب بان الراد بالاول ما تقدم القبول ولو كان قافيا بالسية
اي غير وله ان الاول لما بطل صار كالعدم وصار الثاني كاحتم
الاول حقيقة ما في الاشتباه تكرار الاجاب مبطل
للاول انه في عتق وطلاق على ما لم يذكر فيها الطلاق وانما ذكر
الاول الجي وهو قول محمد فيهما وقال ابو يوسف انهما كالبيع
وصورته في البيع قال لغرم بعتك هذا بالقر درهم ثم قال
بعتك به في دينار فله ان مالو قال لعبدك انت حر على ما
دينار فقال العبد قبلت لزمت الماله والعرق ان الاجاب
الثاني رجوع عن الاجاب الاول ورجوع البائع اي قبل قبول
المشتري يعمل وانما عمل رجوعه بطل الاجاب الاول وانصرف
القبول الى الاجاب الثاني اما رجوع المولي عن اجاب العتق
ليس بما مل الا ترى انه لو قال رجعت عن ذلك له يعمل رجوعه
لان اجاب العتق لا يقبل بالقبول والرجوع في التلقيات
لا يعمل فبقي الاجاب الاول والثاني فانصرف القبول اليهما

مال